الكويت تأتي في مقدمتها تليها النرويج وأبوظبي

«ستاندرد آند بورز»: سبع حكومات فقط نقوم بتصنيفها

- تمتلك سبع حكومات أصولاً سائلة تتجاوز في المجمل 100بالمئة من الناتج المحلي
- الحكومة عندما تمتلك أصولاً كبيرة يمكنها مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادية
- متوسط معدل التصنيف الائتماني السيادي للحكومات السبع هو AA
- حجم الأصول السائلة يؤثر في تحديد التصنيفات الائتمانية لبعض الدول

قال تقرير لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أن امتلاك الحكومات لحجم كبير من الأصول السائلة يمكن أن يشكل دعماً كبيراً لتصنيفاتنا الائتمانية السيادية لهذه الحكومات. تشمل تصنيفاتنا الائتمانية السيادية تقييماً للعديد من العوامل، منها عوامل يمكن أن تخفف من تأثير دعم حجم الأصول الكبير للتصنيفات الائتمانية السيادية.

ولكن عندما تتجاوز الأصول الحكومية 100% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التأثير الإيجابي يكون واضحاً خلال تحليلنا، كما هو الحال بالنسبة لسبع حكومات فقط نقوم بتصنيفها. تأتي في مقدمتها الكويت، تليها النرويج وأبوظبي .

وتمتلك سبع حكومات أصولاً سائلة تتجاوز في المجمل 100بالمئة من الناتج المحلي ،والحكومة عندما تمتلك اصولاً كبيرة يمكنها مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادية ، ومتوسط معدل التصنيف الائتماني السيادي للحكومات السبع هو AA .

وتستطيع هذه الحكومات،بالطبع، استخدام هذه الأصول لتسديد الإلتزامات المالية، ولكن وكالة "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" تعتقد بأن هذه الأصول توفر احتياطات حماية كبيرة خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو المالية.

ونرى بأن جزءاً من الأصول المالية السائلة للحكومات السيادية يتكون من الودائع الحكومية في المؤسسات المالية (ما لم تكن هذه الودائع لدعم تلك المؤسسات)، بما فيها البنوك المركزية؛ وحصص الأقلية للحكومة في المؤسسات المدرجة التي يتم تداول أسهمها على نطاق واسع؛ وأرصدة خطط التقاعد محددة الفوائد والمدارة من قبل الحكومة أو صناديق الضمان الاجتماعي المحتفظ بها في ودائع البنك والأدوات المالية المتداولة على نطاق واسع.نحن عموماً لا نعتبر أن احتياطات البنك المركزي تشكل جزءاً من الأصول الحكومية السائلة.

عندما تكون الأصول الخارجية للحكومة العامة كبيرة بما فيه الكفاية، نعتقد بأن الحكومة السيادية ستكون قادرة على استخدام جزء كبير منها لدعم جدارتها الائتمانية ولتجنب أي عجز في حال وقوع أزمة مالية.

أكثر من نصف الحكومات السيادية السبع التي تتجاوز أصول كل منها 100% من الناتج المحلي الإجمالي هي دول مُصدِّرة للنفط: الكويت، والنرويج، وأبوظبي، وقطر. ويبلغ إجمالي الأصول لدى هذه الدول 3 ترليون دولار أمريكي (200% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط) حتى تاريخه. تمثل هذه الأصول، التي تديرها عادةً صناديق الثروة السيادية، العنصر الأكبر في تقديراتنا وإن غالبية هذه الأصول مستثمرة في الخارج.

عادةً نعتبر بأن جميع الأصول الخارجية للحكومة العامةسائلة في حال تجاوز حجمها 100% من الناتج المحلي الإجمالي عند حساب صافي الدين الحكومي العام والنسب الضيقة لصافي الدين الخارجي، ونعتقد بأن الحكومة السيادية ستكون قادرة على الاستفادة من جزء كبير من أصولها لدعم جدارتها الائتمانية في حال تعرضها لأزمة مالية.

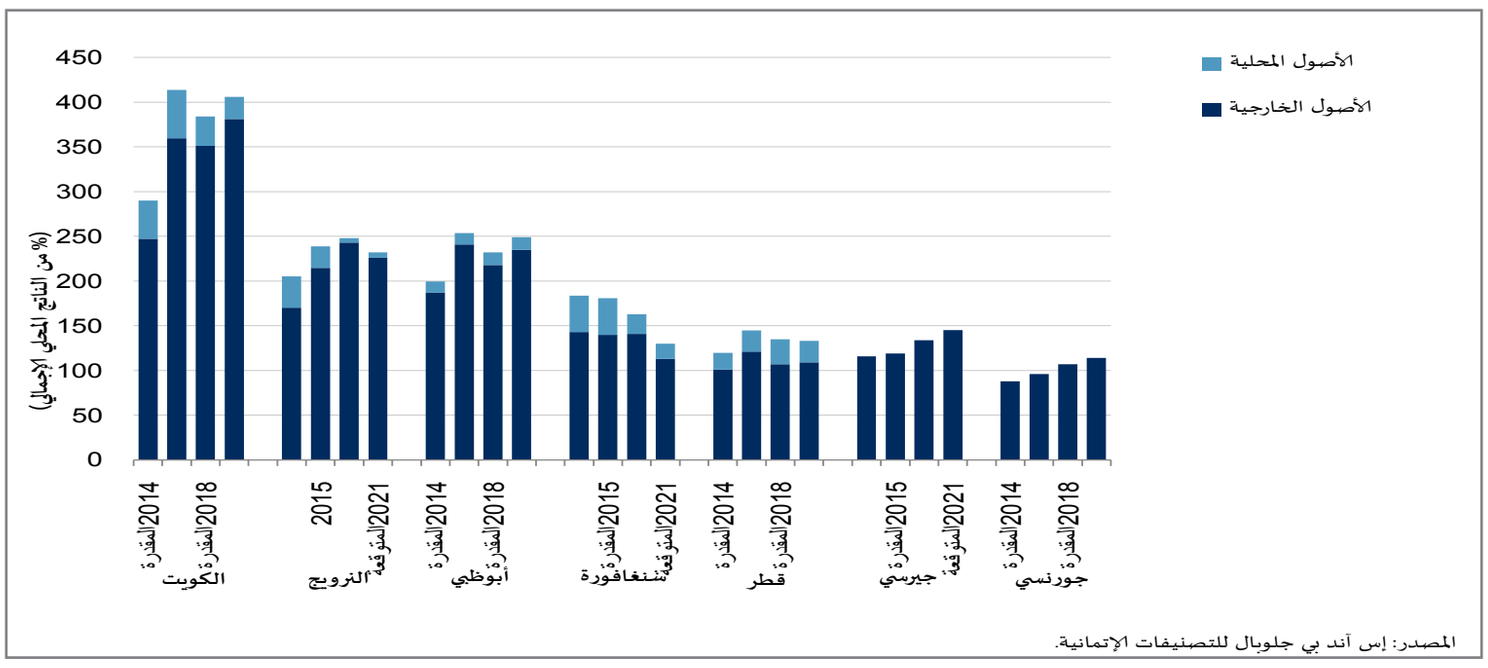

المصدر: إس آند بي جلوبال للتصنيفات الإتمانية.

وفقاً لإرنست ويونغ «EY»

منطقة الشرق الأوسط تشهد تسع اكتتابات بقيمة 881.5 مليون دولار

فل غاندير

إرتفاع حجم الإكتتابات في منطقة الخليج

- قيمة وحجم الإكتتابات ارتفعت في الربع الثاني بنسبة 42.8بالمئة
- سبع صفقات في دول مجلس التعاون منها ثلاث بمجال الإستثمار العقاري
- سوق مسقط للأوراق المالية يسجل إكتتاباً واحداً بقيمة 12.8 مليون دولار
- السعودية تقود نشاط الإكتتابات في المنطقة خلال الربع الثاني من هذا العام

أشار أحدث تقارير إرنست ويونغ(EY) للاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن المنطقة شهدت في الربع الثاني من عام 2018، تسجيل تسعة اكتتابات، أربعة منها في مجال صناديق الاستثمار العقاري. وجمعت هذه الصفقات التسع رأسمال قدره 881.5 مليون دولار، بزيادة نسبتها 42.8% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2017. كما ارتفع عدد الصفقات في هذا الربع بنسبة 12.5% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ومن أصل الصفقات التسع المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تسجيل سبعة اكتتابات في دول مجلس التعاون الخليجي (ثلاثة منها في صناديق الاستثمار العقاري) جمعت 780.3 مليون دولار أمريكي.

وقادت المملكة العربية السعودية نشاط الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتسجيلها أربع من أصل تسع صفقات في الربع الثاني من عام 2018، وذلك في سياق التوجه المتنامي لإدراج صناديق الاستثمار العقارية في البورصة، وإشارة واضحة لاهتمام المستثمرين بأسهم الأصول العقارية في المملكة.

وكانت أكبر صفقة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الثاني اكتتاب صندوق ميفيك ريت في السوق المالية السعودية، والذي جمع رأسمال قدره 237.5 مليون دولار أمريكي.

وقال فل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقاتَ في EY الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

"لقد جذب الإدراج المقبل للمملكة العربية السعودية في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة انتباهًا مهماً للمملكة، واستقطب مستثمرين من جميع أنحاء العالم. وقامت هيئة السوق المالية في المملكة بطرح رمز إلزامي لحوكمة الشركات، وقواعد مخففة إلى حد كبير للمستثمرين الأجانب، ورفع قواعد التسوية لسوق تداول المحلي لتتماشى مع المعايير العالمية، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية لعقد الصفقات".

وكانت سلطنة عُمان هي الدولة الخليجية الوحيدة الأخرى التي شهدت نشاطاً على صعيد صفقات الاكتتاب في الربع الثاني من العام 2018، حيث سجل سوق مسقط للأوراق المالية اكتتابًا واحدًا بقيمة 12.8 مليون دولار. ومستقبلاً، هناك توقعات بأن تقوم أكثر من 10 شركات بإنجاز اكتتاباتها خلال السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة في سوق مسقط للأوراق المالية.

أما على صعيد عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد سجلت كل من مصر والمغرب صفقة واحدة لكل منهما. وتشهد مصر على وجه الخصوص تطلع عدد متزايد من الشركات الحكومية والخاصة للاستفادة من أسواق الأسهم من خلال طرح أسهمها للاكتتاب. ويهدف برنامج الحكومة المصرية للاكتتابات إلى إدراج 23 شركة تابعة للقطاع العام في البورصة المصرية، الأمر الذي يتماشى مع أهداف الميزانية المقترحة للحكومة لعام 2018–2019.

وشهد القطاع العقاري أعلى رأس مال تم جمعه في هذا الربع، حيث جمعت أربعة اكتتابات في صناديق استثمار عقاري ما قيمته 553 مليون دولار أمريكي، وتبعه قطاع النفط والغاز برأسمال قيمته 225 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات المالية مع 57.2 مليون دولار.

وفي هذا الشأن، يقول غريغوري هيوز، رئيس خدمات الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى EY:

"على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، لا تزال دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشعر بتأثير الانخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار النفط في السنوات الأخيرة. وكان نشاط الاكتتابات بطيئًا نسبيًا في النصف الأول من عام 2018، إلا أنه من المتوقع أن يزداد في النصف الثاني من العام نظراً لمجموعة صفقات مرتقبة قوية".

أما على الصعيد العالمي، فقد انخفض نشاط وعائدات صفقات الاكتتابات في الربع الثاني من عام 2018، حيث بلغ إجمالي عدد الاكتتابات المسجلة 325 اكتتاباً حققت 45 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 26% و19% على التوالي، مقارنةً بالربع الثاني من عام 2017.

وأضاف غريغوري: "من المتوقع أن تؤدي أسواق الأسهم القوية، والأرباح الجيدة للشركات في العديد من المناطق، رغم بعض الاستثناءات، والصفقات المرتقبة الجيدة في العديد من القطاعات والأسواق على مستوى العالم، إلى زيادة الاكتتابات في النصف الثاني من العام 2018 والفترة التي تليه أيضاً. ومع ذلك، لا يزال هناك حالة عدم تيقن واسعة في عدة مناطق من أوروبا، بسبب تقلبات أسعار العملات في الأسواق الناشئة، والمناقشات العالمية الحالية حول الرسوم والتي تسببت بها الولايات المتحدة الأمريكية".

للنصف الأول من عام 2018

«إكويتاتيفا» تعلن عن نتائج قوية لصندوق «الإمارات ريت»

أبلغت "إكْويتاتيفا"، وهي أكبر مدير لصناديق "ريت" في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومديرة صندوق "الإمارات ريت" (CEIC) المحدود، عن نتائجها الماليّة غير المدقّقة للنصف الأول من العام لصندوق "الإمارات ريت"، وهو أكبر صندوق للاستثمار العقاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية في العالم، وذلك للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018.

وقد سجّلت نتائج "الإمارات ريت" لنصف العام نمواً قدره 27% في الإيرادات قبل الفوائد والضريبة والإهلاك EBITDA وصل إلى 17.8 مليون دولار أميركي خلال الفترة.

أبرز ما جاء في النتائج إجمالي نمو سنوي بلغ 11% ، ونمو فيالدخل العقاريبلغ20% وانخفاض مصاريف العقارات المماثلة بنسبة 20% وارتفاع الدخل وانخفاض المصاريف أدّى إلى تسجيل إيرادات قياسية قبل الفوائد والضريبة والإهلاك والتي نمت بنسبة 27% وإجمالي الأرباح السنوية الموزّعة والمدفوعة بلغت 0.08 دولار أميركي للسهم والاستحواذ على مدرسة "ليسيه فرانسيه جان مرموز"

ارتفعالدخل العقاري بنسبة 20% ليصل إلى 33.8 مليون دولار أميركي لفترة الستة أشهر الأولى من العام الحلي (النصف الأول من عام 2017: 28.3 مليون دولار أميركي). انخفضت مصاريف العقارات المماثلة بنسبة 20%. وقد انعكس دخل تشغيل العقارات القوي إلى ربح، مما أدّى إلى نمو بلغ 27% في الإيرادات قبل الفوائد والضريبة والإهلاك ليصل إلى 17.8 مليون دولار أميركي (النصف الأول من عام 2017: 14 مليون دولار أميركي)، وهو أعلى مستوى ربح سُجّل حتى الآن لأحد فصول العام في الربع الثاني، والذي بلغ 9.3 مليون دولار أميركي (الربع الأول من عام 2018: 8.5 مليون دولار أميركي).

خلال الربع الثاني من العام، تعافت الأموال من العمليات (FFO) ممّا كانت عليه في الربع الأول مسجّلة نمو بلغ 20% من فصل لآخر لتصل إلى 4.2 مليون دولار أميركي (الربع الأول من عام 2018: 3.5 مليون دولار أميركي) مخفضة الفرق مع النصف الأول من عام 2018 إلى 7% (النصف الأول من عام 2018: 7.7 مليون دولار أميركي مقابل النصف الأول من عام 2017: 8.3 مليون دولار أميركي).

تحقّق النمو في الدخل العقاري بالدرجة الأولى بفضل الاستحواذعلى مدرسة "ليسيه فرانسيه جان مرموز" ومن مركز الأعمال الأوروبي وكذلك بفضل الزيادة في تأجير المكاتب في برج "إندكس تاور" ومتاجر التجزئة في مركز "ترايدنت غراند مول".

أمازون في المرتبة الأولى عالمياً تليها مايكروسوفت ثم علي بابا

جارتنر: نمو سوق «البنية التحتية كخدمة» بنسبة 29.5بالمئة

مقر أمازون

شعار مايكروسوفت

دبي، الإمارات العربية المتحدة، 28 أغسطس 2018: ارتفعت عائدات السوق العالمية لخدمات البنية التحتية لنظام السحابة (البنية التحتية كخدمة IaaS) بنسبة 29.5 بالمائة في عام 2017 لتصل إلى 23.5 مليار دولار، مقارنة بـ 18.2 مليار دولار سجلتها في عام 2016، وذلك وفقاً لمؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية جارتنر. وجاءت شركة أمازون في المرتبة الأولى وترأست شركات البيع ضمن سوق البنى التحتية كخدمة IaaS، تلتها كل من شركة مايكروسوفت وعلي بابا وجوجل وآي بي إم.

وفي هذا السياق قال سيد ناغ، مدير الأبحاث لدى جارتنر: "تمتلك شركات تزويد الخدمات الأربعة الأولى مجموعة واسعة من عروض أنظمة البنى التحتية كخدمة IaaS، وقد حققت هذه الشركات نمواً كبيراً في ظل زيادة عمليات تبني حلول البنية التحتية كخدمة IaaS من قبل المؤسسات الرئيسية في القطاع، خصوصاً مع توافر الخدمات السحابية بشكل أكبر وانتشارها في مناطق وبلدان جديدة. كما أن أكثر من 20 بالمائة من إجمالي ميزانيات المؤسسات المستخدمة للخدمات السحابية باتت تُنفق بشكل أكبر على تكنولوجيا المعلومات القائمة على النُظم السحابية. معظم هذه المؤسسات باتت تستخدم الحوسبة السحابية لدعم بيئات الإنتاج وإجراءات الأعمال الحيوية".

وفي سوق البنى التحتية كخدمة IaaS، تشهد المنافسة زخماً كبيراً بين الشركات الرائدة في هذا القطاع. الشركات الأربعة الكبرى المزودة لحلول البنى التحتية كخدمة IaaS هي أمازون ومايكروسوفت وعلي بابا وجوجل، وهي تمثل ما يقارب 73 بالمائة من إجمالي سوق البنى التحتية كخدمة IaaS و 47 بالمائة من أسواق حلول البنى التحتية كخدمة IaaS وخدمات مرافق البنى التحتية IUS مجتمعة.

باتت شركة أمازون رائدة بشكل بارز في سوق البنى التحتية كخدمة IaaS في جميع أنحاء العالم مع عائدات تقدر بنحو 12.2 مليار دولار حققتها الشركة في عام 2017، بزيادة بنسبة 25 بالمائة عن عام 2016 (انظر الجدول 1). وتعتبر شركة أمازون اليوم أكبر مزودي خدمات IaaS، وهي أيضاً أكثر الشركات نضجاً وتستطيع توفير الحلول المناسبة والجاهزة للاستخدام في القطاع المؤسسي. ولدى الشركة أيضاً أقوى سجل من نجاحات العملاء، وهي تمتلك منظومة الشركاء الأكثر فعالية. ولم يكن النمو في عام 2017 مدفوعاً بعمليات تحول العملاء من مراكز البيانات التقليدية إلى حلول البنى التحتية كخدمة IaaS القائمة على السحابة فقط، بل من قبل العملاء الذين ينفذون مشاريع التحول نحو الأعمال الرقمية أيضاً، مما يعكس نطاقاً واسعاً من التطبيقات.